ثيوقراطية الدولة: مفهومها ونشأتها، وتناقضها مع دولة المدينة المنوّرة

State theocracy: its concept, genesis, and its contradiction with the city-state

يحيى عبد محجوب الحمد

الدكتور بيدر محمد محمد حسن

Yahya Abed Mahgoob Alhamd[1], Baidar Mohammed Mohammed Hasan[2]

[1](Corresponding author). Faculty of Sharia and Law, University of Islamic Science Malaysia. Email: almhgoobe@yahoo.com.
[2]Faculty of Sharia and Law, University of Islamic Science Malaysia. Email: baidar1984@usim.edu.my.

ملخص البحث

يحسب كثير من الباحثين والسياسيين أَنّ الدول التي تتضمن تشريعاتها أحكامًا مقتبسة من الأَديان أَنها دول ثيوقراطية، وهذا غير مسلَّمٌ به، ولا صحيح من الناحية الوصفية والتاريخية، اذ المتمعن يرى أَن الدول الثيوقراطية إِمّا أَنّها تقوم بإسناد السلطة السياسية التنفيذية من الحاكم إِذ يعدونه إِلهاً أو نصف إِله أو ابن إِله كما يزعمون، كما في الحضارات القديمة كاليونان والاغريق ومصر القديمة، والى العصر القريب كالحاكم في الصين واليابان وهذه نظرية الثيوقراطية الأولى تسمى تأليه الحاكم، أو في الحالة الثانية الثيوقراطية المباشرة أي الحاكم معيّن من الإِله مباشرة عن طريق الكاهن وتسمى ثيوقراطية الحق الإِلهي، أو الحالة الثالثة، الثيوقراطية غير المباشرة فهي أن تسند السلطة السياسية التنفيذية بتوجيه من الإله أيضا لكن بطريقة غير مباشرة وتسمى ثيوقراطية العناية الإِلهية وهي إما أَن يُختار الحاكم من قبل رجل الدين الأبرز أو أن يقنع رجل الدين الناس أن اختيار الحاكم الذي تولى السلطة وان كان بالجبر والقوة والاكراه كان من الإِله بطريقة غير مباشرة أَي تقدير القدر لكونه حاكما وتهيئة الأُمور لتسنمه السلطة السياسية وهذا كثر أيام تغول

السلطة الدينية الكنسية على السلطة السياسية في اوربا. وهذا يختلف اختلافا جذريا عن الدول التي تعتمد كُلّاً أو جزءً في تشريعاتها أحكاما دينية قننتّها وفق شرائعها الحاكمة، لكن الشعب يكون فيها هو مصدر إسناد السلطة.

فالفرق الجوهري هو إسناد السلطة، فاذا كان مصدر إسناد السلطة من الإله أو نيابة عنه من خلال رجل الدين فالأمر ثيوقراطي أما إن كان مصدر إسناد السلطة بشري أي باتفاق الناس على آلية معينة يرضوها لإسناد السلطة السياسية فالدولة لا يصدق عليها وصف الثيوقراطية، لذا جاءت هذه الورقة البحثية لتوضح جليا حقيقة الدولة والسلطة الثيوقراطية وتبين فرقها عن الدول الأُخرى كذلك لتبين بوضوح أن دولة المدينة المنورة في العهد النبوي والراشدي لم تكن دولة ثيوقراطية كما حاول خصوم المسلمين ومن أيّدهم أن يلصقوا هذه الفرية على دولة المدينة المنورة على مؤسسها النبي محمد الصلاة والسّلام. حيث أنتج هذا الفهم المغلوط انحرافا وعنفا نشهده إلى اليوم والإسلام منه براء.

الكلمات المفتاحية: الدولة، الثيوقراطية، العهد النبوي، صدر الإسلام.

ABSTRACT

Many researchers and politicians consider countries whose legislation contains provisions borrowed from religions to be theocracy, and this is not accepted, and is not true from a descriptive and historical point of view, as the scrutinizer sees that the theocratic states either assign the executive political authority by counting the ruler as a god or half-god or The son of a god as they claim, as in ancient civilizations such as Greece, the Greeks and ancient Egypt, and to the recent era as the ruler in China and Japan. This theory of the first theocracy is called the deification of the ruler, and the second is direct theocracy, that is, the ruler appointed by the god directly through the priest, and it is called theocracy of the divine right, or indirect theocracy It is to assign the executive political authority under the guidance of God as well, but in an indirect way, and it is called theocracy of divine providence. Direct, i.e. estimating fate and preparing matters for it to be assumed by the political authority. j Europe. This differs radically from states that adopt, in whole or in part, religious provisions that have codified them according to their governing laws, but the people in them are the source of authority.

The essential difference is the attribution of authority. If the source of authority is from God or on his behalf through a cleric, the matter is theocracy. If the source of authority is human, that is, by people's agreement on a specific mechanism they like to assign political authority, then the state does not endorse the description of theocracy, so this paper came The research aims to clearly clarify the reality of the theocratic state and authority and to show its difference from other states as well as to clearly show that the state of Medina in the prophetic and Rashidi era was not a theocratic state as the opponents of Muslims and those who supported them tried to stick this libel on the state of Medina on its founder, the Prophet Muhammad, peace and blessings be upon him. Where this misunderstanding produced a deviation and violence that we witness to this day, and Islam is innocent of it.

Keywords: the state, theocracy, the Prophet's covenant, early Islam.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي هدانا للبحث والتعلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اتبعه بإحسان، وبعد: فقد استخدم كثيرون مصطلح الثيوقراطية لوصف الدول التي تنص بعض تشريعاتها كُلّاً أو جزءً على احكام مقتبسة من دين معين وهذا محض وهم اذ التشريعات القانونية تستفيد من الإرث السابق بكل أشكاله لتصل إلى تشريعات تتلاءم مع الواقع الذي تحكمه وهي قابلة للتغيّر والتكيف والدمج والحذف على مدار الزمن لمصلحة الإنسان والجماعة البشرية الخاضعة لهذه التشريعات، وان عدم فهم مفهوم الثيوقراطية وابعاد نشأته جعل أطرافا تستخدمه سياسيا لإبعاد أَي أَمر ديني حتى وإن كان فيه فائدة للجماعة البشرية في تلك المدة المحددة من الزمن، وانجر ذلك لان يطلق إتّهام وتشويش على دولة المدينة المنورة في العهد النبوي والخلافة الراشدة والصاق فرية الثيوقراطية عليها وهي منها براء كما ستثبت الورقة البحثية ذلك، ان المحك والفارق الذي يعد الدولة ثيوقراطية أم لا، هو مصدر إسناد السلطة، وسنرى في الورقة البحثية هذه الفرق الكبير بين مصدري إسناد السلطة في الدول الثيوقراطية ودولة المدينة المنورة في العهد النبوي والخلافة الراشدة.

مشكلة البحث:

تَعْمَد هذه الورقة البحثية في النظر إلى مصدر اسناد السلطة في الدول اذ هو المعيار في شكل ونوع السلطة في الدولة فان كان بسلطة إلهية مباشرة أو غير مباشرة فهي دولة ثيوقراطية وإن كان مصدر إسناد السلطة بشريا يعتمد الشعب في إسناد السلطة السياسية التنفيذية فهي دولة مدنية لا تمت إلى الثيوقراطية بصلة، من هنا انبثقت اسئلة الورقة البحثية ما مفهوم الثيوقراطية؟ وما مصدر إسناد السلطة في الدول الثيوقراطية؟ وما مصدر إسناد السلطة في دولة المدينة المنورة في العهد النبوي والخلافة الراشدة؟

أهداف الورقة البحثية:

1. التعريف بمفهوم الثيوقراطية في الدولة وجذوره التاريخية.
2. بيان مصدر اسناد السلطة في الدول الثيوقراطية.
3. بيان مصدر اسناد السلطة في دولة المدينة المنورة في العهد النبوي والعهد الراشدي.

أهمية الورقة البحثية:

معالجة مشكلة الموضوع من خلال الكشف عن مفهوم مصطلح الثيوقراطية وأبعاد نشأته التاريخية ومصدر إسناد السلطة في الدول الثيوقراطية وبيان الفرق في ذلك بينها وبين دولة المدينة المنورة في العهد النبوي والخلافة الراشدة التي اتهمت زورا بالثيوقراطية بلا دليل ولا تفحص قانوني وعلّمي، ما يسهم بتحقيق المعرفة العلمية الصحيحة في المجالين القانوني والشرعي ويخدم الباحثين في نشر الوعي، لذا فان كشف الفارق الذي بات غائبا للأسف الشديد حتى عند كثير من المسلمين أفرادًا وجماعات يعد أمراً مهما في تصحيح المسار السياسي ويحدّ من الاختلافات التي مزقت الامة ردحاً من الزمن، ما يتيح فرصا للّقاء والتقارب بين المكونات الوطنية وحداث استقرار في دولنا التي استنزفتها الصراعات المبنية على قصور في الفهم أو غبش في التصورات.

كما أن الورقة تحاول أن تسهم في تقريب وجهات نظر المنظرين السياسيين والدينيين والأكاديميين، ما يحدث انسجاماً وطنياً يحدّ من الصراعات التي أنتجت تطرف كثير من الأفراد والجماعات ولجوئهم إلى الإرهاب والعنف تحت مسمى "الدولة الإسلامية" وحق السلطة الإلهي في الحكم، وبالتالي الحد من العنف الناتج عن ذلك، وهذا الاتجاه سيتيح مشاركة أوسع في العمل السياسي وقناعات متزايدة في تطوير الأفكار لبناء واستقرار الدولة وآليات الحكم فيها، ما ينعكس بالدرجة الأساس على السلطات والحكومات والمجالس النيابية والجهات الشرعية الفقهية والمراكز البحثية، كما يغير من النظرة السلبية تجاه الإسلام.

حدود البحث

حدود البحث في نطاقها الزماني تتمثل بجذور نشوء السلطة الثيوقراطية في العالم القديم زمن اليونان والاغريق والحضارات المصرية والصينية إضافة الى الزمن المتمثل بعهد سلطة صدر الإسلام في العهد النبوي الشريف وعهد الخلفاء الراشدين إلى نهاية العقد الرابع الهجري بحدود ٥٢ عاما من البعثة الى وفاة آخر الخلفاء الراشدين سنة ٤١هـ ، وثم في المدة التي نمت فيها سلطة الكنيسة من القرن الرابع الميلادي الى ان تلاشى دور السلطة الكنسية الثيوقراطية التي بدأت إرهاصاته بعد التطبيق النهائي لمعاهدة وستفاليا ١٦٨٤م وما نتج عنها لاحقا. أما نطاق الدراسة الموضوعي لمفهوم الثيوقراطية والدولة الثيوقراطية ولدولة المدينة المنورة في العهد النبوي والخلافة الراشدة، وفقاً للاتجاه التقليدي في القانون والنصوص المؤسسة للإسلام.

منهج البحث:

وبغية تغطية احتياج الدراسة ومساحاتها ستعتمد الدراسة منهجا جامعا لثلاثة مناهج، هي: المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن، فنتجه باتجاه تحليل المعلومات والبيانات للمقارنة بينها للوصول إلى النتائج المرجوة، من خلال المحاولة لاكتشاف أفكار ومبادئ وأسس النظريات التي بنيت عليها الدول الثيوقراطية ودولة المدينة المنورة.

الدراسات السابقة

رجع الباحث إلى دراسات عدة تطرقت إلى موضوع البحث وأثبت هنا منها الدراسات الآتية:

(Alwan: 2021) *نظرية الثيوقراطية في ضوء الأديان السماويّة الثلاثة – دراسة تحليلية*: دراسة دينا علوان هذه تحاول تحديد مفهوم الثيوقراطية، وتتفحص وجودها في الأديان السماويّة الثلاثة: اليهودية والمسيحية والإسلام، وهي تثبت ان الثيوقراطية موجودة في اليهودية والمسيحية لكن في الإسلام ترى ان رأي جمهور الأُمة

مع عدم وجودها بينما رأي الأمامية ان السلطة إلهية بالتالي تميل الى وجود الثيوقراطية في الإسلام وتسميها الثيوقراطية الإسلامية، فهي عند تحليلها لم تستطع ان تظهر الفارق بشكل جلي، إذ مصدر إسناد السلطة في دولة المدينة المنورة في العهد النبوي والخلافة الراشدة هم الناس انفسهم لا الوحي كما ستوضحه ورقتنا البحثية.

(Al-Ani: 2020) *الحقوق السياسية للفرد المسلم في الدولة الإسلامية*: دراسة العاني هذه جاءت للتعريف بالحقوق السياسية بشكل عام وللتعريف بالدولة والحقوق السياسية للأفراد، وهي حق الترشيح، وحق الانتخاب، وحق المشاورة وحق المراقبة والعزل، وحق حرية الرأي، وقد أفرد لها تطبيقات عملية من حياة الصحابة رضي الله عنهم، ما أفاد الباحثين في النظر إلى التطبيقات العملية، وإن ما قام به العاني من بحث هذه المفردات والتدليل عليها بالإجراءات العملية، أفاد الباحثين في تقوية موقفه من توفر مقومات مدنية الدولة، وبعض من ضمانات تحقيقها ليشير الى البعد البشري في تشكل دولة المدينة المنورة لكن الورقة البحثية هنا ستحاول التركيز على مصدر اسناد السلطة في دولة المدينة المنوّرة في العهد النبوي والخلافة الراشدة ثم مقارنتها بالدول الثيوقراطية.

(Mazhkur: 2019) *الدولة الثيوقراطية دراسة مقارنة*: دراسة الخامسة مذكور هذه جاءت للتعريف بالدولة الثيوقراطية ومقارنتها بالدولة الدينية التي أَسمتها دولة الأَنبياء والدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين حسب رأيها، وقد دافعت عنهما وعدتهما دولا غير ثيوقراطية، كما بينت ان دولة الخلفاء لم يكن الحاكم معصوما وهذا ايد ما تتجه ورقتنا البحثية في اثباته، مع تركيزينا على مصدر اسناد السلطة وكونه بشريا في دولة المدينة المنورة في العهد النبوي والخلافة الراشدة بخلاف الدول الثيوقراطية.

(Alqarshi: 2019) *عن نظرية السلطة في الإسلام دراسة في مفهوم السلطة السياسية ومصادرها والقيود المفروضة عليها*: جاءت دراسة القريشي في مقاربة بحثية أصلها رسالة ماجستير في مجال النظرية السياسية للسلطة تحاول استيعاب السياق التاريخي لنشوء أو تبلور مفهوم السلطة السياسية داخل السياق الإسلامي

وانطلاقًا من توصيات المؤلف، سيقوم الباحثان في هذه الورقة البحثية بتفحص مصدر إسناد السلطة السياسية التنفيذية بين دولة المدينة المنوّرة في العهد النبوي والخلافة الراشدة والدول الثيوقراطية مع تحديد للمصطلحات وتوضيح جلي لفك الاشتباك الموهم الذي تعرضت له المصطلحات في انتقالها الدلالي التاريخي كطبيعة ملازمة تأثرًا بالبيئة وتحولاتها.

(Al-jundi: 2011) *الدولة المدنية بين الإسلام والغرب*: على الرغم من أن دراسة الجندي كانت مفيدة، إلا أنه لم يستطع فض الاشتباك الحاصل في الخلط بين الحكم (السلطة) الذي هو "دنيوي" بحت، وبين الأوامر التي تتعلق بالدين وظل يدور حول الأمر دون الخروج منه، على الرغم من محاولاته الجيدة في بعض المواطن، كما أنه لم يبين كيفية حل الإشكال مع القائلين بمفهوم الحاكمية، بل على العكس كان يسايرهم ضمنيا ويرى الخروج عنها غير جائز دون أن يوضح كيف يمكن للقارئ أن يميز بين الدنيوية والدينية، بينما سينصب جهد الباحث في هذه الورقة على ذلك.

(Alfatlawi: 2008) *نظريتا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي دراسة مقارنة*: دراسة الفتلاوي هذه جاءت للتعريف بالنظريتين محاولة المقارنة بينهما واصولهما واساليب تطبيقاتهما ومنطلقاتهما الفكرية والسياسية من خلال دراسة أهم الآراء الفكرية والسياسية التي كانت تعبر بوضوح عن هاتين النظريتين لمفكري وفلاسفة اوربا وخصوصا في انكلترا وفرنسا، إلّا ان دراسة الفتلاوي لم تفصح عن رأيها في دولة المدينة المنورة، بينما ورقتنا تحاول توضيح النظرية الثيوقراطية ومفهومها ونشأتها وتناقضها مع مبادئ دولة المدينة المنورة في اسناد السلطة.

التعقيب على الدراسات السابقة

إن المصادر والمراجع التي رجع الباحثان اليها، لم تتمكن من فك الاشتباك بين مفهوم الدولة (الثيوقراطية) ودولة المدينة على الوجه المطلوب، كما لم يتم بيان مصدر اسناد السلطة بنحو متكامل في مضمار واحد، ولم

يتم تحليلها وتوضيحها ومقارنتها بشكل معاصر وجلي، كما ستشرع هذا الورقة البحثية لتحقيق ذلك إن شاء الله تعالى.

هيكل البحث:

ستتناول ورقتنا البحثية: (ثيوقراطية الدولة مفهومها ونشأتها وتناقضها مع دولة المدينة المنوّرة) مفهوم الدولة ومفهوم الثيوقراطية ونظريات نشأتها، وكيفية اسناد السلطة فيها ثم كيفية إسناد السلطة في دولة المدينة المنورة في العهد النبوي والخلافة الراشدة، وأخيرا تعرض النتائج والتوصيات التي خرجت بها الورقة.

الدولة الثيوقراطية المفهوم والنشأة:

إنَّ تعليل اسناد السُّلطة لدى الجماعة على أَساس الاعتقاد الدينيّ، وما سمّي بنظرية تأليه الحاكم أو الحقّ الإلهي والتفويض الإلهي أو العناية الإلهية في إسناد السُّلطة، وإلغاء الدور البشري في اختيار السُّلطة هي جوهر النظام الثيوقراطيّ، اذ هو النظام الذي يستند إلى فكرة تدخل الإله في إسناد السلطة، وما لابُدَّ منه في هذه الورقة البحثية أَنْ تُفكّك جذور هذا النظام وتوضّح الأَشكال التي ظهر بها خلال المُدَّة التي اعتلى السُّلطة فيها، أَفرادا وأَنظمة، وفق حقّ (الحقّ والتفويض الإلهي للسلطة أو العناية الإلهية). لكن قبلها لابد من معرفة مفهوم الدولة بشكل عام.

أولا: مصطلح الدولة لغةً:

المعنى اللغوي يختلف بين الإنجليزية والعربية، فأصل كلمة الدولة في الإنجليزية وحتى اليونانية لا يقترب من أصل الكلمة في العربية، فبينما تعني كلمة دولة state في الإنجليزية: الحالة والتي تنحدر من أصل لاتيني ومستمدة من status بمعنى موقف أو وضع أو حالة، فهي تدل على البقاء على حالة والاستقرار عليها بينما

جاء المعنى في اللغة العربية بشـــكل مختلف، وعلى الرغم من كون الدولة اســـم، إلا أنها، أيضـــا، فعل متحرك منتقل(Al-Allam.2016) .

ثانيا: مصطلح الدولة في اللغة العربية:

الدولة: اسم الشيء "الذي يُتداول، والدولة: الفعل والانتقال من حال إلى حال. الدَّولة والدُّولة: العقبة في المال والحرب سواء، وقيل: الدُّولة، بالضم، في المال، والدَّولة، بالفتح، في الحرب، والجمع دُول ودول. والدَّولة والدُّولة لغتان: ومنه الإدالة الغلبة " (Ibn Mandhour, n.d.). والعرب والمسلمين قديما، لم يتناولوا مصطلح الدولة بالمعنى الحالي وإنما كان وفق معنى اللغة، ولكنهم تناولوا المفهوم ذاته تحت مصـــطلح الملك أو الخلافة للدلالة على السلطة، ولم يكن لمصطلح الدولة بمعنى (السلطة والشعب والإقليم) استخدام عند العرب والمسلمين إلى وقت متأخر من العصـــور الإســـلامية، كما أن القران الكريم اســـتخدم مصـــطلح الملك للدلالة على الحكم التنفيذي والرئاســـة إذ نورد أمثلة من النصـــوص القرآنية قال لله تعالى: ﴿أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ (البقرة:258). ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَـــبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾ (يوســـف:43). ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ﴾ (يوســـف:76). كما اســـتخدم القرآن الكريم مصـــطلحا ثانياً للدّلالة على معنى الحكم بمعنى الســـلطة إذ جاء مصطلح(الأمر) للدلالة عليها في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ (الشورى:38). ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (آل عمران:159). ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ (النساء:59). أما مصطلح الحكم الوارد في القرآن الكريم فلم يرد أبداً بمعنى الســـلطة التنفيذية، وإنما ورد بمعنيين هما إما الحكم الإلهي الكوني أو بمعنى القضـــاء والتحكيم، فمما جاء بالمعنى الأول قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُـــهَا مِنْ أَطْرَافِهَا ۚ وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ (الرعد:41). وقوله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ يوسف:(4). ومما جاء بالمعنى الثاني: القضاء، الذي يختص بالحكم بين القضـــايا والتحاكم قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ﴾

(النســـاء:58). جاءت لتحدد معنى حكمتم بين الناس وليس بمعنى حكمتم الناس ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ (النســـاء:105). ﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ﴾ (البقرة:113). فآيات الحكم هنا جاءت مع لفظ ﴿بين﴾ للتأكيد على المعنى القضـــائي في التحاكم بين متخاصمين ولم تأت بمعنى السلطة السياسية التنفيذية التي استخدم القرآن الكريم لها لفظ المالك أَو الأَمر.

إن إزاحة معنى المصــطلح القرآني من معنى الحكم (القضـــاء بين الناس) Judgment إلى معنى الحكومة (السلطة التنفيذية حكم الناس) Government أَدى إلى اضطراب في فهم النصوص القرآنية بل وإنزالها في غير موضـعها. فالآيات التي جاءت بها لفظة (الحكم بين) للحكم في القضـايا التي تقع بين الناس ويتحاكمون إلى القضـاء فيها وجاءوا للتحكيم، والآيات التي وردت فيها لفظة الحكم مفردة، تشـير إلى المعنى القضـائي أَيضـا وتخص أَهل الكتاب كما في آيات ســـورة المائدة ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْــلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ بِمَا اسْــتُحْفِظُواْ مِن كِتَابِ اللهِ وَكَانُواْ عَلَيْهِ شُــهَدَاء فَلاَ تَخْشَــوُاْ النَّاسَ وَاخْشَــوْنِ وَلاَ تَشْــتَرُواْ بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلاً وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُون﴾(المائدة:44). ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالأَنفَ بِالأَنفِ وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ وَالسِّــنَّ بِالسِّــنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَــاصٌ فَمَن تَصَــدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أنزَلَ اللهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (المائدة:45). ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللهُ فِيهِ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِــقُونَ﴾ (المائدة:47). وقد جاء قبل هذه الآيات من نفس السـورة لفظة يحكمونك ولم ترد لفظة لتحكمهم، فالتحكيم إذاً هو المعنى المراد، فهي مسـألة قضـــائية، حيث أَوضـــحت الآية ذلك ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ (المائدة:43). كما أَن الآية في السورة ذاتها تشير إلى الطلب من أَهل الإنجيل أَن يحكموا بما أُنزل فيه، فهل يعقل أَنَّ المراد من أَهل الإنجيل أَن ينشئوا سلطة تنفيذية وحكومة ودولة؟! قطعا ليس

هذا هو المعنى المراد، سبحانك اللهم هذا بهتان عظيم، وأن وجه الإشكالية في استعمال المصطلحات القرآنية على غير المعاني التي جاءت بها، أدى لخلط في الاحكام وتفسير أسباب ذلك يدعوا إلى البحث الذي يأمل الباحث أَن تتناوله الدراسات اللاحقة.

ثالثا: الدولة في الاصطلاح

تحتل الدولة شكل من أشكال الاجتماع البشري (شعب) يقطن إقليما معينا (الأرض) على سبيل الدوام تحكمهم سلطة سياسية مستقلة ذات سيادة. و"الدولة أكثر من مجرد حكومة، الحكومات تتغير، ولكن الدول تدوم. الدولة هي وسيلة الحكم على أراضي محددة، فسيادتها معلومة. وهي تتألف من السلطة التنفيذية وفق سياق بيروقراطي وسلطة قضائية والمؤسسات المتعددة، بل إن بعضهم وصف الدولة بأنها مؤسسة المؤسسات" (Zachariah: 2013). **فالدولة** إذن: جماعة بشرية تستوطن بشكل دائم ومستقر إقليما جغرافيا معينا، وتخضع طوعا أو كرها في إدارة شؤونها لسلطة سياسية تستقل في أساسها عن ذوات من يمارسونها، وتحظى باعتراف من المجتمع الدولي، والسلطة السياسية فيها تنقسم إلى ثلاث سلط: السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، وأحيانا الحكومة توازي السلطة التنفيذية أو أقل في الأنظمة الرئاسية على سبيل المثال. والسلطة قاهرة ومن دونها لا يجتمع الناس، فلا يترك أمر المجموع لرغبات أفراد تقهرهم، والتي تتقلب بين الحين والآخر، فقوة ومركزية القهر والإجبار للسلطة، هي ميزة وجود الدولة الحديثة، ومركزية القهر هذه تنبثق منها منظومة هرمية للحق، تضمن لها القدرة على احتكار الإكراه الشرعي على مجموع الأفراد (Zachariah: 2013).

رابعاً: مفهوم الدَّولة الدِينيّة الثيوقراطية

على الرغم من أن مفهوم الثيوقراطية ارتبط بالحكم المرتبط بالكنيسة في أوربا في العصور الوسطى الميلادية بشكليه المباشر وغير المباشر إلا أن الثيوقراطية ترجع جذورها الى ربط مصدر اسناد السلطة الى الإله وهذا

قديم حصل في العالم القديم أيام الحضارات المصرية القديمة والرومانية والصينية واستمر في الظهور والغياب في مدد وأماكن مختلفة، وحتى في العصر الحديث كان اليابانيون يعتقدون بألوهية الإمبراطور الى نهاية الحرب العالمية الثانية، وتأتي دولة الفاتيكان كمثال صريح على استمرار الثيوقراطية الى الواقع الحالي وربما المستقبل والامثلة في دول أخرى كثيرة.

وهنا لابُدَّ من التفصيل في مفهوم نظرية السُّلطة "الثيوقراطية" في الدَّولة، ونشأَتها ومع ما اعتاد بعض الفقهاء على وصف هذه النظريات بأَنَّها نظرياتٌ دِينيّة، إلّا أَنَّ المعنى الدقيق للمصطلح الفرنسي لا يعني النظريات الدِينيّة بل يعني النظريات التي تَنسِب السُّلطة إِلى الإله، وبالتالي تتظاهر هذه السُّلُطات بأَنَّها اختيرت من الإله. والنظرية الثيوقراطية للسلطة في الدولة يُرجع أَنصارها أَصل نشأَة الدَّولة وظهور السُّلطة إِلى الإِله، فهو مصدر إسناد السلطة، وعليه فإِنَّهم يرون تقديسها لكونها من صنعه وحقّ من حقوقه يمنحه لمن يشاء، فالحاكم يستمدّ سلطته وفقاً لهذه النظرية من الإِله، وما دام الأَمر كذلك فإِنَّه يسمو على المحكومين باختياره من الإِله نظراً للصّفات التي ميّزه بها عن غيره والتي مكَّنته من الفوز بالسُّلطة، لذلك فإِنَّ إِرادته يجب أَنْ تكون فوق إِرادات المحكومين (Baw Alshshair: 1998). ولا مجال لمساءلته.

والمتتبّع للتاريخ يلاحظ أَنَّ هذه الأَفكار عن الدَّولة لعبت دوراً كبيراً في القديم، فلقد قامت السُّلطة والدَّولة في المجتمعات القديمة على أُسس دِينيّة محضة، واستعملت النظريّة الدِينيّة في العصر المسيحي والقرون الوسطى ولم تختفِ آثارها الشكلية الى حد ما إِلّا في بداية القرن العشرين، والسبب يعود إِلى دور المعتقدات والأَساطير في حياة الإِنسان، وبمرور الوقت بدأَ الاختلاف بين أَنصار هذه النظرية حول طريقة اختيار الحاكم، وإِنْ كانوا متّفقين على أَنَّ السُّلطة للإِله لكن يكيفونها حسب واقعهم.

أَول من استخدم الثيوقراطية كمصطلح هو جوزيفوس فلافيوس في القرن الأَول الميلادي، في وصف الحكومة القائمة عند اليهود.

الثيوقراطيـــة لغة: الأصل اللغوي للثيوقراطية مشتق من الكلمة اليونانية (theokrai) وتعني: حكم الإله، وقد جاءت الكلمة من كلمتين يونانيتين مدمجتين الأولى كلمة (those) وتعني الإله، والثانية كلمة (kratos) وتعني الحكم، والسلطة، وهي نوع من نظم الحكم يجمع فيه الحاكم بين السلطتين الدنيوية والروحية(Abd Arrahim: 2011).

وتعد الثيوقراطية من الكلمات السياسية المهجنة في اللغة العربية، وعليه يعد مصطلح الثيوقراطية من الكلمات الدخيلة على اللغة العربية ليحمل معاني عديدة في نفسه وله ثلاث صور اثبتتها الدراسات هي الطبيعة الإلهية والحق الإلهي والعناية الإلهية.

الثيوقراطية اصطلاحاً: هي كلمة يونانية تساوي حكم الآلهة، بمعنى نظام الحكم يستمد شرعيته وسلطاته مباشرة من الإله وفيه تتكون الطبقة الحاكمة من الكهنة ورجال الدين الذين يعدون أنفسهم موجهون من قبل الإله (Alwan: 2021). وعرّف فقهاء القانون الدستوري النظريات الثيوقراطية بأنها النظريات التي تقول: "إِنَّ السلطة مصدرها الله، وأَنّ الدولة هي نظام إلهي من صنع الله، فهي تفسر السلطة السياسية وتبررها عن طريق تدخل سلطة غيبية"(Matuli: 1999).

خامساً: أصل نظريات نشأة الدَّولة الدِينيّة الثيوقراطية: ويرجعونها الى ثلاث أصول:

الأَصل الأَول: نظرية تأليه الحاكم

لقد كان لهذه النظرية مجالاً رحْبًا في العصور القديمة؛ حيث تأَثَّر الإنسان بالأَساطير، فظنَّ أَنَّ الحاكم إلهٌ يُعبَد.. ففي مصر القديمة في عهد الممالك الفرعونية كان فرعون هو الإله، وقد سجَّل القرآن الكريم قول فرعون

في قوله: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾ (القصص:38) وقوله تعالى: ﴿فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمْ الأَعْلَى﴾ (النازعات:28) وفي بلاد فارس والروم كان الحاكم يصطبغ بصبغة إلهيّة بزعمهم، فهو الوحيد الذي يملك ارتباطاً بالإله، وفي الهند القديمة، فإنَّ لبراهما يعتبر شبه إله. وكان بعض الإغريق والامبراطوريات القديمة في الصين يرون الحُكَّام آلهة أَو نصف آلهة، كما كان ينظر إلى الحُكَّام آلهة في حضارة بابل وآشور، وإلى عهد قريب كان اليابانيون يعبدون حاكمهم بوصفه إلهاً لهم (Suwailem: 2015). وقد يكون الحاكم ابناً للإله كما قيل في جنكيز خان "يوجد في السماء إله واحد وأَبدي، وعلى الأَرض لا يوجد سوى سيّد واحد، جنكيز خان، ابن الإله" (Kamal: 2018).

الأَصل الثاني: نظرية الحق الإلهي المقدَّس المباشر أَو التفويض الإلهي:

تعني هذه النظرية أَنَّ الحاكم ليس إلهًا ولا نِصْفَ إله، ولكنَّه بشرٌ يحكم باختيار الإله، بواسطة رجال الدِّين، فالإله الذي خلق كلَّ شيء وخلق الدَّولة، هو الذي يختار الملوك مباشرةً لحكم الشعوب، حسب رأيهم، ومن ثَمَّ فَمَا على الناس إلّا الطاعة المطلَقة لأَوامر الملوك، ويترتب على ذلك عدم مسؤولية الملوك أَمام أَحد من الرعية، فللملك أَنْ يفعل ما يشاء دون مسؤولية أَمام أَحد سوى ضميره ثم الإله الذي اختاره وأَقامه!

ولم تكن المسيحيّة من أَوَّل عهدها إلى القرن الثاني الميلادي تحفل بالسُّلطة السياسيّة إذ كانت تنطلق من مفهوم يفصل بين السُلطتين الزمنية والسُّلطة الروحية، منطلقة من الحكمة الانجيلية التي تقول:" أَعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله،"(Alkatab Almaqds: 2004) وكذلك وصية القديس بولس القائلة: "لتخضع كلّ نفس للسّلطات الفائقة فإنه لا سلطة إلَّا من الله، والسلطات الكائنة موضوعة في مراكزها النسبيّة من قبل الله، فمن يقاوم السّلطة يقاوم ترتيب الله"(Alkatab Almaqds: 2004) لكن في المرحلة الثانية من المسيحية، في القرن الثاني الميلادي، حيث خشيت الإمبراطورية الرومانية من هذا الانفصام بين التزامين لمواطنيها، وأَعلنت عن

رفضها أَنْ يكون الولاء الظاهري للإمبراطوريّة الرومانيّة الوثنيّة، والولاء القلبي والروحي لدِين المسيحيّة وتعليماته، وشعرت بخطر ذلك على بقاء الإمبراطورية ونفوذها، خصوصاً بعد تنامي المسيحيّة وانتشارها، ما أَنتج اضطهاداً للمسيحيين ذهب ضحيته آلاف، أَمَّا المرحلة الثالثة فقد تجلّت في الربع الأَخير من القرن الخامس الميلادي إلى القرن الخامس عشر، وما تسمّى بالقرون الوسطى، فانتشار المسيحية الواسع أَدى إلى اتساع دور الكنيسة وسيطرتها على السياسة والتعليم والثقافة كما أَنَّ طبيعة الطقوس التي كانت الكنيسة تقوم بها حولتها إلى إمبراطورية مالية داخل الإمبراطورية، فحيل بيع أَملاك الأَغنياء للكنيسة بمبالغ زهيدة فضلاً عن مسألة "صكوك الغفران" لدخول الجنّة! جعلت الكنيسة تبني قاعدة مالية كبيرة، وتفرض سيطرتها على باقي المفاصل في الإمبراطورية، فبات القياصرة مرهونون بالبابا الذي يعينهم بناء على رغبة الله حسب وصفه، فسيف السُّلطة الزمنية حتى وإِنْ بقي بيد الأَباطرة والملوك إِلّا أَنَّ البابا الذي يملك سيف السُّلطة الروحية أَصبح المتحكّم أَيضاً في إِسناد السُّلطة لمن سيكون بيده سيف السُّلطة الزمنية، حيث يعبّر عن هذه الحقيقة البابا جريجوري السابع فيقول: "من حق البابا أَنْ يخلع الأَباطرة إِذ شاء، لأَنَّ الإمبراطورية من صنع البشر، أَمَّا الكنيسة فمن صنع الله، فالبابا فوق الأَباطرة"(Ramdan:1997). وظلّت السُّلطة خاضعة لرجال الدِّين تحت غطاء أَنَّ السُّلطة تعطى من الله وهم المخوّلون بإبداء تعليماته واختياراته للناس بوصف الواسطة بين الناس وإِلههم(Abd Assatar: 2015). ولم يكن نفوذ الكنيسة مقصورًا على الناحية الفكرية، فقد كان لها السيطرة والنفوذ من الناحية السياسية والاقتصادية أَيضا، فرجال الكنيسة في أَيّ بلد من البلاد الأوربية كانوا يجلسون في المجالس التشريعية إلى جانب النبلاء، ولهم سيطرة في البلاط الملكي"(Ramdan:1997) .

وقد سادت هذه النظرية أُوروبا بعد أَنْ اعتنق الإمبراطور قسطنطين الدِّينَ المسيحيَّ، فخرج رجال الدِّين على الناس بهذه النظرية. ودعا رهبان المسيحية إلى نفي الطبيعة الإلهية للحكام واستبدالها بهذه السُّلطة التي

مصـدرها الإرادة الإلهية أَيضـاً عن طريق رجال الدِّين بصـورة مباشـرة، وتفرّق هذه النظرية مع التي قبلها في أَنَّ الحاكم ليس من طبيعة إلهية ولا نصـف إله وتتّفق في أَنَّها بالنتيجة تسـتمدّ سُـلطتها من الإله (Suwailem: 2015)، وبالعموم يجد الباحث أَنَّ الهدف الأَسـاس واحد هو أَنَّ اختيار الحاكم مرهون بيد أَشـخاص يحتكرون الرأي الديني بأَنفسهم زاعمين أَنَّ هذا توجيه الإله.

ويرى منذر الشـاوي أَنَّ دولة الحق الإلهي" هي في منطقها ومُنْطَلَقِها دولة تسـتند إلى الكنيسـة، لتسـتمدّ شـرعيّتها ممّا يفرضـه القانون أَو الأَمر الديني"(AL-Shawi: 2013). لكن هذه النظريّة لم تسـتطع الاسـتمرار ما أَدّى لظهور نظريّة الحق الإلهي غير المباشر وهي النظريّة الثالثة.

الأَصل الثالث: نظرية الحق الإلهي غير المباشر أَو العناية الإلهية:

فكرة الحق الإلهي المباشر لم تَعُد مستساغةً من الشعوب، ومع هذا فلم تنعدم الفكرة نهائياً، وإِنَّما تطوَّرت وتبلورت في صـورة نظرية التفويض الإلهي غير المباشـر أَو العناية الإلهية، ومؤدَّى هذه النظريّة أَنَّ الله لا يتدخّل بإرادته المباشـرة في تحديد شـكل السُّـلطة، ولا في طريقة ممارسـتها، وأَنَّه لا يختار الحُكَّام بنفسـه وإِنَّما يوجِّه الحوادث والأُمور بشـكلٍ معيَّن يسـاعد جمهور الناس ورجال الدِّين خصـوصـاً على أَنْ يختاروا بأَنفسـهم نظام الحُكْم الذي يرتضـونه ويذعنون له وهكذا، فالسُّـلطة تأتي من الله للحاكم بواسـطة الشـعب والحاكم يمارس السُّلطة باعتبارها حقَّه الشخصي، استنادًا إلى اختيار الكنيسة الممثّلة للشعب المسيحي؛ باعتبارها وسيطًا بينه وبين السُّـلطة المقدَّسـة التي تأتي من لدن الله(AL-Shawi: 2013)، وأَنه لا توجد عناية إلهيّة مباشـرة في اختيار الحاكم (Alwadhaf: 2019).

وتتلخّص هذه النظرية الجديدة في أَنَّ الحُكَّام إِنَّما يسـتمدون سـلطتهم من الله، لكنّهم يمارسـونها بموجب رضـا الشـعب المسـيحي، فالله لا يختار الحُكَّام اختياراً مباشـراً، وإِنّما يوجِّه أَحداث التاريخ والمجتمع توجيهاً من

مقتضاه أَنْ يختار المسيحيون بأَنفسهم حاكمهم. ولمّـــا كانت الكنيسة هي التي تمثِّل المسيحيّة؛ فإنَّها لا بُدَّ أَنْ ترضى عن هذا الاختيار وتباركه (Majmua Bahthin: 2011).

وفي صياغة أُخرى ترى الكنيسة الكاثوليكيّة محاولة بسط نفوذها، أَنَّ الله أَودع جميع السُّلُطات بيد البابا حصراً، وهو بإرادة منه ترك سيف السُّلطة الدِينيّة، وخلع للحاكم سيف السُّلطة الزمنية، إذ الملوك يستمدّون سلطتهم من البابا كما يستمد القمر ضوءه من الشمس.

سادساً: مصدر اسناد سلطة دولة المدينة المنوّرة في العهد النبوي والخلافة الراشدة

عند محاولة تتبع مفهوم الدولة لدى النبي صـلى الله عليه وسـلم منذ تعرضـه وأصـحابه للأذى في مكة، يظهر أنه لم يكن له صـلى الله عليه وسـلم بدٌ إلا تحقيق المنعة، كما كان قد فاتح العديد من القبائل في مواسـم الحج، ولم يكن يشـــترط عليهم الإســـلام ولا الإيمان، إنما يطلب حمايته وجواره، وعندما هاجر عليه الصـــلاة والســـلام ومعه المهاجرون، وبعد بيعة الأنصـــار له أخذ يمارس دور الإمارة مع وجود رؤســـاء القبائل، الذين لم يتجاوز استشارتهم، في أمور الحرب إطلاقا، كما جاء في القتال خارج المدينة وإصراره على أخذ رأي الأنصـار تحديدا (Al-Zuhri: 2001).

وإذا نظرنا إلى السلطة فلقد حاز النبي عليه الصلاة والسلام الإمامة والسلطة بالاختيار وبطريقة تدريجية، مبنية على الحوار والإقناع؛ والاقتناع بطاعته صـلى الله عليه وسـلم رغبة، لا جبرا، ففي بيعة العقبة الأولى لنفر من الأنصـــار بحدود ســـتة رجال من الخزرج تحديدا، وكانت البيعة على الإيمان والتصـــديق به، وطلبوا منه أن يدعو قومهم لان دعوته ستكون سببا لتوحيدهم والقضاء على الصراعات بينهم، ثم جاءت بيعة العقبة الثانية وكانت بحدود اثنا عشر رجلا لتمنح النبي عليه الصلاة والسلام منعة وطاعة في المعروف وهم ممثلون عن الأوس والخزرج من أهل المدينة، وبعدها جاءت بيعة العقبة الثالثة والتي حضـرها ثلاثة وسبعون رجلا وامرأتان، وكانت

تسمى بيعة الحرب، أي تتضمن الحرب إلى جانب الرسول صلى الله عليه وسلم وطاعته، وكان أول متحدث فيها عن طرف النبي صلى الله عليه وسلم العباس بن عبد المطلب عم النبي وهو يومئذ على دين قريش لم يسلم! وفي هذا إشارة أن الأمر لا يخص المسلمين وحدهم، وهو سياق بشري محض لا بتدخل ثيوقراطي، وفي هذه البيعة طلب الرسول صلى الله عليه وسلم أن يكون لكل قوم نقيبا عنهم فخرج اثنا عشر نقيبا، ثلاثة من الأوس وتسعة من الخزرج، واختاروا من بينهم نقيبا للنقباء في نظام تمثيل نيابي متقدم جدا قياسا للمرحة التاريخية التي كانوا فيها من عمر البشرية (Hamid Allah: 1987).

وهذا كله تم بالرضى والإقناع وبجهود بذلها الرسول صلى الله عليه وسلم ومعه بعض الصحابة في مواسم الحج كما أن استمداد الشرعية من الشعب، كان واضحا في فعل الرسول صلى الله عليه وسلم نفسه، حين لم يُجْعَل رئيسا سياسيا للدولة الوليدة في المدينة المنورة، إلّا بعد أَن بايعه الناس واختاروه لأنفسهم حاكما عليهم وفق شروط واضحة المعالم بينة، حتى قبل قيام الدولة حين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للأنصار: في بيعة العقبة (Al-Omari: 1994). "أبايعكم على أن تمنعوني مما تمنعون منه نسائكم وأبنائكم، فأخذ البراء بن معرور يده، وقال: "نعم والذي بعثك بالحق لنمنعنك مما نمنع منه أزرنا- كناية عن أنفسهم ونسائهم- فبايعنا يا رسول الله، فنحن والله أبناء الحروب، وأهل الحلقة ورثناها كابرا عن كابر". فرسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن هنا يملي عليهم واجبات دينية، عليهم القيام بها، وإلّا صاروا كفارا استحقوا العذاب، ولكنه تعاقد سياسي بموجبه سيصبح زعيما عليهم، لذلك كان لابدّ أَن تكون الشروط واضحة منذ البدء، وأكثر من ذلك فقد أراد الأنصار أن يستوثقوا لأنفسهم أيضا، فقال الهيثم بن التيهان:" يا رسول الله إن بيننا وبين الرجال حبالا وإنا لقاطعوها، فهل عسيت إن نحن فعلنا ثم أظهرك الله أن ترجع إلى قومك وتدعنا؟" فتبسم الرسول صلى الله عليه وسلم وقال "الدم الدم والهدم الهدم "يقصد بذلك أن المحيا محياكم والممات مماتكم، وهذا يؤكد

أن السياق كان سياقا دنيويا بشريا لا سياقا ثيوقراطيا كهنوتيا. إذ لم يقل إن الله أمركم أن تمنعوني أو أن تنصروني أو أن تجعلوني إمامًا لكم وأميرا عليكم بل فاوضـــهم وهم فاوضـــوه، وتعاقدوا على هذا الاتفاق وتبايعوا عليه وجعل على كل قبيلة نقيبا "كفيلا" ليضـــمن عدم تراجعهم لأنهم في تلك المدة كانوا حديثي عهد بالإســـلام ولابد من اخذ الاحتياطات السـياسـية، وهذا واضـح في تأكيد الكفالة المطلوبة بقوله صـلى الله عليه وسـلم: "أنتم على قومكم بما فيهم كفلاء، ككفالة الحواريين لعيسى ابن مريم وانا كفيل على قومي"(Bin Idris: 1981). بعدها جاءت اتفاقية صـحيفة المدينة لإعطاء النبي عليه الصـلاة والسـلام السـلطة السياسـية على جميع من في المدينة من المسلمين، واليهود وحلفائهم من المشركين ممن هم في المدينة أو حولها فنشأت الدولة.

إنَّ مصـدر السـلطة هم الناس سكّان المدينة، المتعاهدين على صـحيفة المدينة، وعن أَهل المدينة بمختلف مكوناتها انبثقت ســلطة الدولة، إذ من خلال عقدهم الاجتماعي هذا، واتفاقهم على بنود الصــحيفة، منحوا النبي صلى الله عليه وسلم رئاسة السلطة وأصبح هو المخول في اتخاذ القرارات، ولم يجيء نص في القرآن يوجب تولية الرسول صلى الله عليه وسلم أميرا وإماما ورئيسا على شعب المدينة المكون من المسلمين واليهود والمشركين من حلفائهم، إذ لولا موافقتهم لما تشـكلت الدولة ولما منحت له السـلطة، لكن مصـالحهم مجتمعة، السـياسـية والاقتصـادية والأمنية، جمعتهم لاتخاذ هذا العقد الاجتماعي وتشـكيل الدولة. بل ان السـلطة السـياسـية قبل الهجرة اخذها النبي عليه الصلاة والسلام بالبيعة الأولى والثانية والثالثة في العقبة من سني الحج المتوالية قبيل.

كما أن النبي صـلى الله عليه وسـلم لم يستخلف خليفة بعده وفي هذا دلالة واضـحة على أن السـلطة في الإسـلام لم تمنح بالحق الإلهي (الثيوقراطية) بل كانت من اختيار الناس وهم مصـدر اسـنادها. ثم إن لاسـتمرار الدولة بعد النبي صـلى الله عليه وسـلم وعدم قبول أول خليفة له بأن يطلق على نفسـه خليفة الله بل طلب أن يطلقوا عليه خليفة رسـول الله، دلالة أخرى على أن أمر الدولة ليس ثيوقراطيا بل إنسـاني بشـري مدني، وآكد

من ذلك أن الأمر لم يلبث حتى غير عمر رضـــي الله عنه اســـم المنصـــب وسماه أمير المؤمنين (Al-Nisaburi: 2002). أي الأمر متعلق بالإمارة وهو أمر دنيوي؛ كيف لا؟ إذ يؤكد ذلك فهم علي بن أبي طالب رضـــي الله عنه لمسـألة الملك والسـلطة، وأنها أمر دنيوي، يوم قال عن اسـتلام أبي بكر رضـي الله عنه السـلطة "فرضـينا لدنيانا من رضـي رسـول الله لديننا" (Al-Ajri: 1997). نعم إذ أعلنها صـريحة الأمر يخص الدنيا لا الدين إنها مسـألة اختيار بشـري تتعلق بأمر من أمور الدنيا ولا ثيوقراطية في الإسـلام. وشـهدت الدولة في العهد النبوي والخلافة الراشـدة تأكيدا على مبدأ الشـورى والنزول عند رأي الأغلبية في مجالات أخرى، كما حدث في قصـة الخروج من المدينة في معركة أحد فقد نزل عند رأي الذين طالبوا بالخروج للقتال خارج المدينة، وكان رأي النبي عليه الصلاة والسلام المكوث في المدينة (Ibn Kathir: 1976).

وخلاصة القول ان الرسول صلى الله عليه وسلم تولى السلطة السياسية بالبيعة من قبل المهاجرين ثم من الأنصـــار ثم أجري العقد الاجتماعي في المدينة المنورة الذي انبثق عنه دســـتور المدينة (صـــحيفة المدينة) ومن خلال القبول به اسـند شـعب المدينة من المسـلمين وغير المسـلمين من اليهود والمشـركين من حلفائهم السـلطة للنبي عليه الصـلاة والسـلام وليس بنص سماوي إلهي. وكذلك الخلفاء الراشـدين تولوا السـلطة بعد اسـنادها لهم من الشعب بالبيعة.

سابعاً: العقد الاجتماعي ودستور المدينة

في وقت ســابق للبشــرية بما يزيد عن ألف وثلاثمائة عام تحظى دولة المدينة المنورة بوجود دســتور متمثلا بصـــحيفة المدينة، وبعقد اجتماعي، وموافقة الأطراف طواعية وقناعة، وهو دســتور متكامل الجوانب فيه بنود واضـحة ومعالجة لتحديات تواجه الشـعب في تلك الحقبة، أمنية وسـياسـية واجتماعية، وهو أول دسـتور مدني عرفته البشـرية. يقول كونسـتانس جيورجيو: "دُوِّن هذا الدسـتور بشـكل يسـمح لأصـحاب الأديان الأخرى

بالعيش مع المسلمين بحرية، ولهم أن يقيموا شعائرهم حسب رغبتهم، ومن غير أن يتضايق أحد الفرقاء. وضع هذا الدستور في السنة الأولى للهجرة، أي عام ٦٢٣م" (Giorgio: 1983).

وصحيفة المدينة تؤكد التحول إلى المواطنة "أمة واحدة من دون الناس "لجميع سكان إقليم المدينة، كما أوجبت التكافل الاجتماعي، والمساواة أمام القانون ولو كان المسـاءَلُ أي واحد منهم أو ابنه، وأن الولاء على مبدأ المواطنة لأهل الصحيفة ممن يسكنون المدينة، يجير عليهم أدناهم، كما مُنحت السلطة القضائية للنبي عليه الصلاة والسلام فيما اختلف فيه من شيء، وأبرزت الوحدة الوطنية بجعل يهود بني عوف وحلفاؤهم من المشركين أمة مع المؤمنين من دون الناس لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، كما أكدت على عدم أخذ ذوي المجرم بجريرته، وألحقت سائر بطون يهود في المدينة بالاتفاق مع يهود بني عوف هم ومواليهم، ليكون الجميع أمة من دون الناس مع المسلمين، وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وأن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم، وإنه لم يأثم أمرؤ بحليفه، وإن النصر للمظلوم، وإن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة، وإن بينهم النصر على من دهم يثرب، وأنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم، وأنه من خرج آمن ومن قعد آمن بالمدينة، إلا من ظلم أو أثم (Ibn Kathir: 1976, Hamid Allah: 1987, Ibn Salam: 2007). وجاءت في الأحاديث الصحيحة روايات تؤكد صحة وأهمية الصحيفة ومضامينها واستمرار العمل ببنودها في عهد الخلفاء الراشدين (Al-Bukhari: 2002). إذ لم يأذن النبي عليه الصلاة والسلام بكتابة شيء من حديثه في حياته إلا القرآن، ولكن الصحيفة أمر بكتابتها وتنفيذ بنودها لأهميتها السياسية والدستورية، فهي دستور مكتوب ذي أهمية بالغة. كما أن القواعد الدستورية كانت منبثة في التشريعات التي صدرت عن دولة المدينة لاستكمال كل ما يحتاج إليه دستوريا، بل تعد أول دولة قانونية عرفتها البشرية على المعنى الحديث هي دولة المدينة المنورة (Al-Bayati: 2013).

ثامناً: مزيداً من الايضاح

أَنَّ كثيراً ممّن يتّهمون الدَّولة في العهد النَّبَويّ والخلافة الراشـــدة بأَنَّها دِينيّة لا يميّزون بين الدَّولة الدِينيّة الثيوقراطية التي تربط اختيار الحاكم بالإله، ولا تخضعه للقانون، وبين دولة المَـدِينَة الـمُنَوَّرَة التي اعتمدت أُسساً بشـرية في اختيار الحاكم، سـواء بالبيعة أَو العقد الاجتماعي، مع خضـوع للقانون لمن هم في السُّـلطة، ومن يمارسون السُّلطة عليهم، فالرسول مُحمَّد –صلّى الله عليه وسلّم– أَخذ السُّلطة قبل الدَّولة ببيعة العقبة الأُولى والثانية على المسلمين، ثم أَخذ السُّلطة في دولة المدينة بالعقد الاجتماعي الذي أَسّس له دستور المدينة المنوّرة (صـحيفة المدينة)، كما حدث عند اختيار خلفائه من بعده ايضـا، ابتداء من سـقيفة بني سـاعدة واختيار الخليفة الأَوَّل إلى المشـاهد الأُخرى التي تكرّرت عند اختيار كلّ خليفة من الخلفاء الراشـدين مع وجود عِدَّة مرشـحين، إذ المعيار هو قبول الجماعة لهذا الاختيار بالبيعة، ولم يسـتشـهد أَحد من رؤسـاء الدَّولة أَو من مؤيّديهم، لا في عهد النَّبيّ –عليه الصَّلاة والسَّلام– ولا في عهد الخلفاء الراشـدين –رضـوان الله عنهم– بنصّ ديني يوجب اختياره بعينه وفق هذا النص الإلهي، بل اختيروا رؤسـاءً للدَّولة بالبيعة والشُّـورى والاتّفاق المدنيّ وكانوا خاضـعين جميعاً للقانون بمعناه الأَوسـع سـواءً الدسـتور وهو صـحيفة المدينة أَم كل القوانين والتعليمات الأُخرى(Ibn Kathir: 2015).

وليت الأَمر بقي عند من يريدون أَنْ يربطوا دولة المدينة بالدَّولة الدِينيّة الثيوقراطية من المخالفين للإِسلام، لكن للأَسف ظهر هذا الأَمر عند جماعات وحركات إسلامية على مدى تاريخ الأُمّة فمن الخوارج الذين أَرادوا تحويل الإِمارة من البشـر إلى الله بتفسـيرهم الخاطئ لفكرة الحُكْم لله واخراجها من المعنى الكوني والقدرة الإلهية المتصـرّفة في الوجود والكون إلى الإمارة والإمرة، والحاكميّة السـياسـيّة والتي هي بشـريّة محضـة، وقد ردَّ فهمهم المنحرف كبار الصـحابة وعلى رأسـهم الإِمام عَليّ –كرم الله وجهه–، إذ كان ظهورهم في عهده (Ibn Kathir:

(2015، ثم أَخذت هذه الفكرة تغيب وتظهر حتى عَدَّها بعض الجماعات جزءاً من التوحيد ومنهم من جعلها أَصلاً دينياً كما فعل من تبني ولاية الفقيه وتوحيد الحاكميّة!

لكنَّ معرفة أُصول نشأَة السُّلطة الدِينيّة في الدَّولة يسهّل معرفة آثارها التي نعاني منها إِلى اليوم، ولأُصول نشـأَة النظرية الثيوقراطية في أُوربا تفصـيل قد يتشـابه مع رغبات وميول من دعا ويدعو إِلَيها في عالمنا العربي والإِسـلامي "ففي أُوروبا العصـور الوسـطى كان الوضـع السـياسـي هكذا: ملوك وأَباطرة يسـتبدّون بالسُّـلطة وشـؤون الحُكْم من دون الناس ... ولتبرير هذا الاسـتبداد وتأييده قامت نظرية (السُّـلطة الدِينيّة)، (الحق الإلهي)، لكي تضـفي الطبيعة الدِينيّة على السُّـلطة الزمنية، وتمزج السـلطتين معاً في تيجانهم وعروشـهم، ولتنزع من أَذهان الناس أَي تفكير عن حقهم في الرقابة والمحاسـبة، فضـلاً عن العزل لهؤلاء الحُكَّام أَو الثورة عليهم، لأَنَّهم ليسـوا نواباً عن الأُمّة ولا وكلاء عن العامّة، وإِنَّما هم يحكمون بالحقّ الإلهي المزعوم، ونيابة عن سُـلْطة السماء، فسُـلْطانهم سُـلْطانها وقانونهم كلمتها المقدَّسـة، فالنظرية هنا قد نشـأَت لتبرّر للسُّـلطة القائمة، ولتقنّن الواقع، ولتخدم المظالم التي سـادت يومئذ في تلك المجتمعات. وكان لابُدَّ لبلوغ هذه الغاية من سـلب الأُمّة حقّها في التشريع، واختيار الحاكم، والرقابة عليه، وحقّها كذلك في تغيير النظم الجائرة بما تراه فعالاً من الوسائل والأَساليب"(Zariq: 2016).

وفي الفصـل الثامن من كتاب العقد الاجتماعي للفيلسـوف الفرنسـي جان جاك روسـو مؤسِّـس نظريّة العقد الاجتماعي وتحت عنوان الدِّين المدني، انتقد السُّـلطة الكنسية الثيوقراطيّة، لكنَّه امتدح النظام السياسي وحكومة النَّبيّ، مُحمَّد –صـلّى الله عليه وسـلَّم– والخلفاء الراشـدين وعَدَّها الأَصلح حيث قال روسـو: "وبما أَنَّه وُجِدَ أميرٌ وقوانينُ مَدَنِيَّة دائمًا، نشـأَ عن هذا السُـلْطان المضـاعف وتصـادم الحاكميّة في الدُّول النصـرانية تَعَذُّرُ كلِّ سـياسـة صـالحة، ولم يُوَفَّقِ الناس قط لمعرفة أَيّ الرجلين يُلزَمون بإِطاعته: السـيد أَم القسّـيس؟ (في إِشـارة

للسُّلطة الزَّمنية والسُّلطة الرّوحية) ومع ذلك فإنَّ كثيرًا من الشعوب، حتى في أُوربة أَو في جوارها، أَراد حفظ النظام القديم أَو إعادته، ولكن من غير نجاح؛ فقد سادت الروح النصرانية كلَّ شيء، وقد ظلّت العبادة المقدَّسة دائمًا، أَو صارت ثانية، مستقلَّةً عن السيد ومن غير ارتباط ضروري في كيان الدَّولة، وكانت لِمُحمَّد آراءٌ صائبةٌ جدًّا؛ فقد أَحسن وصل نظامه السياسي، وذلك أَنْ ظَلَّ شكلُ حكومته باقيًا في عهد خلفائه، فكانت هذه الحكومة واحدة تمامًا، وصالحة إِلى هذا الحدّ، غير أَنَّ العرب أَصبحوا مُوسِرين متعلمين مثقّفين مُتْرَفين مرتخين فأَخضعهم البرابرة، وهنالك بدأَ الانقسام بين السلطتين، وهذا الانقسام، وإِنْ كان أَقلَّ ظهورًا بين المسلمين ممّا بين النصارى، موجودٌ على كلِّ حال، ولا سيّما في شيعة عَلِيٍّ، ويوجد من الدُّول كفارس، ما انفك يُشْعَرُ به فيها " Rawsu: 2013).

استلفات مهم: ومن خلال تحليل ما تقدّم ثم النظر إِلى دولة المدينة في صدر الإِسلام يجد الباحث أَنَّ مفهوم الثيوقراطية ليس موجوداً في دولة المَدِينَة المُنَوَّرَة في العهد النَّبَويّ والخلافة الراشدة، كما زعم زاعمون، بل على العكس من ذلك وجد أَنَّ هذا المفهوم كان مرفوضاً بشكل واضح، وإِنْ اختيار النَّبْيّ –عليه الصَّلاة والسَّلام– حاكماً على من في المدينة بما فيهم اليهود وحلفاؤهم من المشركين خارجها كان بعقد اجتماعي، بوثيقة المدينة واختيار من الناس، وقبلها بيعة العقبة من الأَنصار وكذلك بعد وفاة النبي –عليه الصّلاة والسّلام–اختيار أَبي بكر الصديق الخليفة الأَوَّل في سقيفة بني ساعدة واختيار بقية الخلفاء الراشدين، لم يكن بحق إِلهي قطّ بل الناس كانوا هم مصدر إِسناد السُّلطة.

ويجد الباحث أَنَّ الدَّولة في العهد النَّبَويّ والراشدي لم يدّعِ فيها أَيّ حاكم بأَنَّه إِله أَو نصف إِله ولم يرد نصّ في القرآن أَو السُّنّة الصحيحة يجعل أَحداً بمنصب الحاكم والملك، بل وجد إِجماع على عَدِّ الإِمامة من الأُمور الدنيوية ومن الفروع لا الأُصول، ولهذا لم يستشهد النَّبْيّ –عليه الصَّلاة والسَّلام– في وثيقة صحيفة المدينة

بآي القرآن أَو أَنَّ هناك توجيهاً سماوياً لاعتلائه السُّلطة وإِنّما كان ذاك من تصريف الأُمور الدنيوية كما الحرب والتجارة وغيرها، وكذلك لم يستند الخلفاء الراشدون بعده على نصّ ديني في وجوب اختيار أَيٍّ منهم شخصياً، بل كانت الأَسباب السياسيّة والاجتماعية هي التي يحتجّون بها(Ibn Kathir: 2015).

وقد يستشكل أناس هنا بعض الروايات التي تحدثت عن "الائمة من قريش" وعلى الرغم فيما ثبوت الروايات من كلام فان معناها يُصرف إِلى مرحلة تاريخية بعينها لكونهم كانت لهم العصبية والمنعة في تلك المُدَّة وليس الالزام على طول الدهر، ويدل عليه الحوار في سقيفة بني ساعدة إِذ لو كان هذا أمرا مقطوعا من النَّبِيّ – عليه الصَّلاة والسَّلام– لما ناقش الأنصار في ذلك، ولما امتنع عن البيعة مبشر بالجنة وهو سعد بن عبادة رضي الله عنه إِلى أَنْ مات، بل ولم يتهمه احد بمخالفة الوحي، كما أَنْ حديث السمع والطاعة الصحيح وان كان الأمير عبدا رأسه كالزبيبة دلالة عن إمكانية الإِمامة في غير قريش وغير بني هاشم، وبهذا يتسق المعنى بأن الأمر إِنْ كان واردا فهو ابن بيئته ولمرحلة زمنية بعينها. فضلا أَنْ في تاريخ الأُمّة شواهد كثيرة على وجود أئمة من غير العرب ومن غير قريش ومن غير بني هاشم، تلقتهم الأُمّة بالقبول والسمع والطاعة، منهم العثمانيون وفي أميرهم مُحَمَّد الفاتح الذي فتح القسطنطينية قال عنه الرسول –صلّى الله عليه وسلَّم– "نعم الأمير أميرها" وفكرة الإِمامة لقريش غابت منذ مئات السنين عن الواقع السياسي إِلّا أَنَّها عادت مع بض من المجموعات المتشددة التي تتبنى العنف سواء من دعوا للحاكمية السياسية أَو ولاية الفقيه أَو ممن زعموا انهم يريدون قيام دولة إسلامية كداعش. ومن الجميل ذكر ما قاله ابن خلدون في مقدمته "إذا ثبت أَنَّ اشتراط القرشية إنما هو لدفع التنازع بما كان لهم من العصبية والغلب، وعلمناَ أَنَّ الشارع لا يخص الأَحكام بجيل ولا عصر ولا أمة؛ علمنا أن ذلك إنما هو من الكفاية فرددناه إليها، وطردنا العلة المشتملة على المقصود من القرشية وهي وجود العصبية، فاشترطنا في القائم بأُمور المسلمين أن يكون من قوم أُولي عصبية قوية غالبة على من معها في عصرها ليستتبعوا من سواهم، وتجتمع

الكلمة على حسن الحماية، ولا يعلم ذلك في الأقطار والآفاق كما كان في القرشية. إذ الدعوة الإسلامية التي كانت لهم كانت عامة، وعصبية العرب كانت وافية، فغلبوا سائر الأمم، وإنما يخص لهذا العهد كل قطر بمن تكون له فيه العصبية الغالبة" (Ibn Khaldun:1988). ومما يؤكد هذا المعنى أن طبيعة قريش لما لها من خدمة للبيت الحرام وعملها في التجارة قد جعلاها في تحضر يختلف عن بقية القبائل في الجزيرة العربية التي تنظر الى قريش بتوقير واجلال وقبول بسلطتها في مكة ولهذا "لم يكن كسب قبيلة قريش كغيرها من القبائل في شبه الجزيرة العربية، لذلك اعتمدت في كسبها على التجارة، مما جعل الحكم في مكة مختلفاً عن النظام القبلي، لأن عوامل الاستقرار والتحضر والتجارة غيرت المجتمع المكي من حياة القبيلة وأعرافها البدوية إلى حياة التحضر وزخرفها.

نتيجة لزعامة قبيلة قريش مكة، وجوارها للكعبة المشرفة، حصل لهذه القبيلة ثقل ديني لم تحظ به أي قبيلة في الحجاز، واستغلت قريش هذه الأمور بتنظيم داخلي وخارجي جعلها بعد عام الفيل موطنا لكل العرب، وبسبب المكانة الدينية والاقتصادية تزعمت شبه الجزيرة العربية منذ عام الفيل وهو عام ولادة النبي صلى الله عليه وسلم"(Alatibi:1443ha).

ولم يكن اختيارهم هذا بهذه الطريقة البشرية المحضة وسيلة لربط الأَمر بالدِّين بطريقة غير مباشرة كما في الثيوقراطية غير المباشرة، بل كانت معاهداتهم تؤكّد على الرقابة على الحاكم ووجوب التزامه الميثاق سواءً صحيفة المدينة أَم أَيّ عقد اجتماعي تعاهدوا عليه، وإذاً هذا إقرار لآلية الاختيار أَلَا وهي العقد الاجتماعي في اختيار الحاكم، فيبرز هاهنا هذا البعد الدستوري في اتفاق الصحيفة، نافية كل زعم بالثيوقراطية.

الخاتمة

إن من أهم القضايا التي تحتاج مراجعة وإعادة قراءة، طبيعة الدولة التي أسست في العهد النبوي والخلافة الراشدة، إذ أن فهما دقيقا لهذه المرحلة المباركة سينعكس وعيا وتقبلا لأنساق الدولة الحديثة، كما أن التمييز لا

الفصل، بين الدين والدولة قد يعطينا فسحة أكبر في لملمة مشكلاتنا المعاصرة، الشرعية والقانونية والسياسية، واختزال مساحة الخلاف والاختلاف إلى المديات الدنيا، لتتمكن الأمة من مواصلة سيرها في إعمار الأرض وهي تشارك الإنسان كل الإنسان في سيرها مبتغية رضى الله، وتنفيذا لأمره في الاستخلاف في الأرض، وفي هذا السياق جاءت هذه الورقة البحثية في توضيحها لمفهوم مصطلح الدولة المدنية، وتمييز الدولة الدينية الثيوقراطية عن دولة المدينة في العهد النبوي والخلافة الراشدة، بل وتناقضها معها، وان مصدر اسناد السلطة لم يكن الإله كما في الدول الثيوقراطية بل كان مصدر اسناد السلطة في دولة المدينة الناس أنفسهم من مكونات المدينة المختلفة سواء المسلمين ام من عاهدوهم في صحيفة المدينة (دستور المدينة) من اليهود او المشركين من حلفائهم.

النتائج

1. في الدول الثيوقراطية كانت الآلهة هي مصدر اسناد السلطة سواء عند تأليه الحاكم او بنظرية الحق والتفويض الإلهي الثيوقراطية المباشرة، ولا دور للشعب في اسناد السلطة، ولا مراقبتها ومحاسبتها. وكذلك بنظرية العناية الالهية الثيوقراطية غير المباشرة، فان الناس وان اختاروا الحاكم فانهم اختاروه بعناية الإله وليس لهم مساءلته ومراقبته وخلعه.
2. في دولة المدينة المنورة في العهد النبوي والخلافة الراشدة، كان الشعب هو مصدر إسناد السلطة ضمن عقد اجتماعي ودستور وبيعة وشورى وتخضع السلطة للقانون وتراقب وتحاسب.
3. الفكرة الثيوقراطية كانت مرفوضة تماما لدى سلطة دولة المدينة التي تحكم بالدستور وتشكلت سلطتها برضى الناس وموافقتهم على هذا العقد الاجتماعي، كما أن هذه السلطة تخضع لهذا الدستور الحاكم ولا تحيد عنه وهي ملتزمة به وهو يحكمها، وبهذا استلم النبي صلي الله عليه وسلم السلطة الدنيوية باختيار الشعب وقبوله، لا بسلطة الوحي، فالنبي عليه الصلاة والسلام أدار

الدولة بوصف الإمامة الدنيوي، يسود فيه الأمة ويرأس دولتها الفتية، والأمة مكونة من مسلمين وأهل كتاب ومشركين، ممن يسكنون إقليم المدينة المنورة، وليست دولة متدينين فقط، فضلا عن دوره في أداء الرسالة ودعوة البشرية الى الإسلام بوصفه نبيا مرسلا، والتمييز بين الوصفين نتيجة واضحة في هذه الورقة.

4. وكذلك الامر في عهد الخلفاء الراشدين لم تسند الى أحد منهم السلطة من الإله او بوحي على العكس تماما كان الشعب هو مصدر اسناد السلطة إليهم وتمت مبايعتهم من الناس ولم يدع أحد منهم العصمة بل كانت سلطتهم مراقبة من الشعب.

التوصيات

مع وجود دراسات محدودة حول فروق دولة المدينة المنورة عن الدول الثيوقراطية، وهي غير واضحة وتشتبك فيها المفاهيم لذا من الضروري ان تقوم الجامعات والمؤسسات البحثية العلمية بمزيد من الدراسات لإيضاح هذه الصورة النقية لدولة المدينة المنورة على مؤسسها أفضل الصلاة والسلام، لذا توصي الورقة بدراسة صحيفة المدينة والمواثيق والعهود النبوية، وطريقة التطبيقات المنبثقة عنها، وإدارة الدولة في العهد النبوي والخلافة الراشدة، دراسة مقارنة بالدولة الحديثة.

ونظرا لأهمية الموضوع توصي الدراسة الجامعات خصوصا كليات الشريعة والقانون والعلوم السياسية، وضع موضوع الدراسة ضمن مناهج التعليم فيها، لتأصيل العلم بهذه المرحلة، لما لها من بعد دستوري وقبول لدى الأمة، ما سينعكس على مخرجات هذه الكليات.

توصي الدراسة إلى ضرورة إعادة دراسة المصطلحات، التي تخص الحكومة والسلطة الواردة في القرآن والسنة، ومفاهيمها في تلك المدة والانتباه إلى الانزياحات الدلالية للمعنى نتيجة تطور الدلالة التاريخي، خاصة لفظة حكم وما تفرع عنها، كما وقفت الورقة على بعض من اشكالاتها الدلالية في التعريف اللغوي للدولة.

REFERENCES:

Abd Arrahim, F. (2011). Majm Addakhil Ala Allagha Alarbya Alhaditha Walhjatha. Ta1. Damshq: Dar Alqalm.

Abd Assatar, Khald Abd Alalh. (2015). "'Ishkalya Alalaqa Bayn Addayn Wassayasa Fi Alfakr Assayasi Algharbi" Majla Qadaya Sayasya. Alaraq: Jama Annahrin. Aladd: (42).

Al-Ajri, Muhammad Bin Al-Hussein. (1997). Kataab AL-Shsharee'ah. Tahqeeq 'Abd Allah AL-Ddameejee. AL-Rrayaad: Dar AL-Watn Lalnshr. T. 1

Al-Allam, Abd Arrahim (2016). Al-Almanya Waddawla Almadnya Tawarikh Alfakra Wasyaqatha Wattbiqatha. AL-Rrabat: Ma'mnun Bala Hadud.T.1

Al-Ani, Ahmed Hasan Shawqi Shawish Hamdu. (2020). Alhquq Assayasya Lalfrd Almaslm Fi Addawla Al'islamyat Mjla Kalya Almaarf Aljamaa. N.D

Alatibi, Abd Allah Ban Awid. (1443ha). "Mawqf Qarish Man Azzaama Assayasya Fi Yathrb Qabl Alhajra" Majla Alalum Al'insanya Walajtmaya. Aladd:(62). Mahrram.

Al-Bayati, Munir Hamid. (2013) AL-Nnadhaam AL-Ssayaasee AL-'Islaamee Maqaarnah Baaldoulah AL-Qaanounyah Daraasah Dastouryah Shar'yah Waqaanounyah Maqaarnah. Amman: Dar Al-Nafaes Lalnshr Wattawzee'. N.D

Al-Bukhari, Muhammad Bin Ismail. (2002). Sahih Al-Bukhari. Damshq: Daar Ibn Kathir Laltbaa'ah Wannashr. T.1

Alfatlawi, Sabah Karim Rayah. 2008. "Nadhrita Alhaq Alalhi Walaqd Alajtmai Darasa Maqarna". Majla Markz Darasat Alkawfatumjld1. Add (10). Jawn.

Al-Jundi, Muhammad Al-Shahaat. (2011). Addawla Almadnya Baen AL-'Islaam Wa Al-Gharb. N.D

Alkatab Almaqds. (2004). Injil Marqus. 12: 17. Wa Arrasala Ala Ahl Rawma 13: 01. Naywyurk: Jamya Barj Almaraqba Lalktab Almaqds Wajmya Almasar.

AL-Nisaburi. (2002). AL-Mastdrk 'Alaa AL-Ssaheeheen. Beirut: Daar AL-Katb AL-'Almyah. T.2

Al-Omari, Akram Diaa. (1994). AL-Ssayrah AL-Nnabouyah AL-Ssaheehah. AL-Madeenah AL-Manourah: Maktbah AL-'Aloum Walhakm. T.6

Alqarshi, Yawsfu (2019). Un Al-Nadhrya Assalta Fi Al'islam Darasa Fi Mafhum Assalta Assayasya Wa Msadrha Wa Alqayud Almafruda Aliha. Beirut: Markz Nama' Lal- Bhuth Wa Addarasat. N.D

AL-Shawi, Munther. (2013). State Philosophy. Baghdad: Falsfah Addawlah. Baghdaad: Azhzhaakrah Lalnshr Wattawzee. T. 4

Alwadhaf, Abd Alaziz Hasn. (2019). "Alaqd Alajtmai Wansha'a Addawla Darasa Tahlilya Maqarna Bayn Alatjahat Almakhtlfa Larwad Hazhh Annadhrya" Majla Al'adab. Alyamn: Jama Zhamar Kalya Al'adab.

Alwan, Dayna. (2021). "Nadhrya Aththayuqratya Fi Daw' Aladyan Assamawya Aththalatha -Darasa Tahlilya" . Majla Almastnsrya Lallum Wattarbyatumjld 22. Add: (3). Aylul.

Al-Zuhri, Mohammed Bin Saad Bin Manea. (2001). Kataab AL-Ttabqaat AL-Kabeer. AL-Qaahrah: Maktbah AL-Khaanjee. T.1

Baw Ashshair, Said. (2013). Alqanun Addasturi Wannadhm Assayasya Almaqarna. Ta12. Aljaza'ir: Daywan Almatbuat Aljamya.

Bin Idris, Abdullah Abdul Aziz. (1981) Majtm' AL-Madeenah Fee 'Ahd AL-Rrasoul Salaa Allah 'Aleeh Waslm. AL-Rrayaad: 'Amaadah Sha'oun AL-Maktbaat King Saud University. P. 129.

Giorgio, K. (1983). Nadhrah Jadeedah Laseerah Rasoul Allah. Beirut: AL-Ddaar AL-'Arbyah Lalmousou'at. T 1

Hamid Allah, Mohammed. (1987) Majmou'ah AL-Wathaa'iq AL-Sssayaasyah Fee AL-'Ahd AL-Nnabwee Walkhalaafah AL-Rraashdah. Beirut: Dar Al-Nafaes, T.6

Ibn Kathir, Ismail. (1976). AL-Ssayrah AL-Nnabouyah. Beirut: Daar AL-Ma'rfah Laltbaa'ah Wannashr. N.D

Ibn Kathir, Ismail. (2015). Albadaya Wannahaya Khasa Bawzara Al'awqaf Washshu'n Al'islamya Badula Qatr. Tahqiq Majmua Mahqqin. Damshq: Dar Abn Kathir. Ja5uj7.

Ibn Khaldun, Abd Arrahmn Ban Muhmmad.)1988(. Daywan Almabda' Walkhabr Fi Tarikh Alarb Walbarbr Wamn Asrhm Man Zhawi Ashsha'n Al'akbr. Tahqiq Khalil Shahada. Ta2. Bayrut: Dar Alfakr. Ja1.

Ibn Mandhour. (N.D.). Lasaan Al'arb. AL-Qaahrah: Daar Alma'arf. N.D

Ibn Salam, Abu Ubaid Al Qasim. (2007). Kataab AL-'Amwaal. AL-Mansourah: Daar AL-Hadee AL-Nnabwee Lalnshr Wattawzee'. T. 1

Kamal, Kamilya Salah Addayn Abd Allah.2018" Annadhryat Aththayuqratya Alma'ssa Lalslta Fi Daw' Ashsharia Al'islamya" Majla Azzahra' Kalya Addarasat Al'islamya Walarbya Banat Jama Alazhr. Majld (28) Add: (28).

Majmua Bahthin. (2011). Almawsua Alqanunya Almatkhssa. Assalta. Hasn Albahri. Damshq: Dar Alfakr Lalnshr Wattawzi. Almajld 4

Matuli, Abd Alhamid. (1999). Alqanun Addasturi Wala'ndhma Assayasya (Ma Almaqarna Balmbadi' Addasturya Fi Ashsharia Al'islamya). Al'iskndrya: Mansha'a Almaarf.

Matuli, Abd Alhamid. 1999. Alqanun Addasturi Wala'ndhma Assayasya (Ma Almaqarna Balmbadi' Addasturya Fi Ashsharia Al'islamya). Al'iskndrya: Mansha'a Almaarf.

Mazhkur, Alkhamsa.2019. "Addawla Aththayuqratya Darasa Maqarna". Majla Addarasat Alaqdya Wamqarna Al'adyan. Makhbr Albahth Fi Addarasat Alaqdya Wamqarna Al'adyan Attab Laklyya Asul Addayn; Jama Al'amir Abd Alqadr Lallum Al'islamya Baqsntinatuljaza'irumjld8 Add: (1).

Rawsu, Jawn Jak.2013. Alaqd Alajtmai. Tarjma Adl Zaitr. Alqahra: Ma'ssa Handawi Laltlim Waththaqafa.

Suwailem, Muhammad Ali. (2015). Addawlah Almadnyah Daraasah Maqaarnah. AL-Qaahrah: Almasryah Lalnshr Wattawzee'. T.1

Zachariah, Buraq. (2013). Addawlah Washshariah Fi Alfakr Al'islami Almaasr. Beirut: Markz Alhadarah Latnmyah Alfakr Al'islami. N.D

Zariq, Barhan. (2016). Assalta Addaynya. Ta1. Damshq: Almawq Alalktruni Laldktur Barhan Zariq Mawafqa Wazara Alalam Assawrya Ala Attabaa Raqm113416 Fi 20/3/2017.